## فريق القضية الجنوبية يستمع إلى رؤيتي أنصار الله وأحزاب التحالف

# الأحزاب والمكونات تواصل تقديم رؤاها حول جذور قضيتي الجنوب وصعدة

## العتواني : علينا التعامل مع القضايا بتجرد عن الذوات والانتماء السياسي والأيديولوجي

■ صنعاء/ سبأ:

**استمع فريق القضية الجنوبية بمؤتمر الحوار الوطني في جلسته أمس برئاسة النائب الأول لرئيس الفريق بلقيس اللهبي إلى رؤيتي أنصار الله وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي حول جذور القضية الجنوبية.**

**وتضمنت رؤية أنصار الله مقدمة وخلفية تاريخية عن القضية الجنوبية وجذورها من 1990 - 1994م والأسباب المباشرة المنشئة للقضية وخلاصة لجذور القضية.**

**فيما تضمنت رؤية أحزاب التحالف الوطني مقدمة وتعريفا للقضية الجنوبية وجذور وأبعاد القضية في مرحلة ما قبل الوحدة وما بعدها.**

وفي السياق ذاته ناقش فريق عمل القضية الجنوبية جدولاً يتعلق بتقديم رؤى المكونات حول محتوى القضية الجنوبية، على أن يتم البدء بتقديم رؤى الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، والمؤتمر الشعبي العام، ثم تعقبها بقية المكونات الأخرى بحسب ما سيتم الاتفاق عليه.

وجرى خلال الجلسة توزيع نموذج مقترح للنزول الميداني للفريق الخاص بالقضية الجنوبية على الأعضاء لوضع رؤاهم حول النزول الميداني والمحافظات والفئات المستهدفة والفترة الزمنية التي يحتاجها النزول لمناقشتها وإقرارها بصورتها النهائية في اجتماعات الفريق خلال الفترة القادمة.

وناقش فريق قضية صعدة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعه أمس برئاسة نبيلة الزبير رؤى الأحزاب ومختلف المكونات حول جذور قضية صعدة، واستمع إلى محاضرة حول أولويات الحوار ومخرجاته.

وفي محاضرته استعرض الخبير حسام الشرجبي، آليات الحوار والخطوات والأولويات التي يجب أن تركز عليها فرق العمل، والنتائج المتوقعة من المؤتمر، والمشاركة المجتمعية خلال النزول الميداني للفريق إلى المناطق والفئات المستهدفة.

ونبه المحاضر إلى أهمية التركيز من قبل فرق العمل في مؤتمر الحوار على المسائل ذات الأهمية من الناحية الدستورية، واستعرض أساليب المناقشة في فرق العمل، والتوفيق بين الآراء، واتخاذ القرار النهائي، بالإضافة إلى المنهجية المقترحة لمراجعة الدستور الحالي والبحوث ذات العلاقة، وتحديد القضايا المهمة من الناحية الدستورية، واستطلاع آراء الخبراء والمواطنين، وصياغة التوصيات على شكل مبادئ دستورية، ومناقشتها في الفريق وإقرارها.

وحول المشاركة المجتمعية والنزول الميداني أشار الشرجبي إلى ضرورة أن تخدم هدفا محددا وذا علاقة مباشرة بعمل الفريق، مع مراعاة الوقت المتاح والتركيز على الأولويات، فضلا عن مراعاة التعقيدات اللوجستية والإمكانيات والمخاطرة لكل عملية نزول ميداني.

كما استمع فريق أسس بناء الجيش والأمن المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل في الاجتماع الذي عقده أمس إلى محاضرة حول أسس بناء الأمن قدمها عضو الفريق اللواء الدكتور رشاد العليمي.

وشخصت المحاضرة واقع الأجهزة الأمنية والصعوبات والتحديات التي تواجهها ، كما تطرق إلى الجهود التي بذلت من أجل إنجاح خطة الانتشار الأمني والمعوقات التي أدت إلى إفشالها.

وأكد الدكتور العليمي ضرورة خلق علاقة وطيدة بين رجل الأمن والمواطن والتي قال إنها معدومة، مما يستوجب على فريق بناء الجيش والأمن النظر غلى هذا الأمر بعين الاعتبار والعمل على إعادة الثقة بين المواطن ورجل الأمن والدولة ».

وعقد الدكتور العليمي مقارنة بين ما يناقش في الجانب النظري وما هو على أرض الواقع في المؤسسة الأمنية، خاصة في المرحلة الحالية.. وتحدث عن المعوقات التي حالت دون تحويل المؤسسة الأمنية الى مؤسسة فاعلة للقيام بمهامها بعيداً عن التأثير الشخصي.

وشدد الدكتور العليمي على أهمية بناء الجيش والأمن بطريقة وطنية وعلمية ومهنية وتجاوز كل سلبيات الماضي .

إلى ذلك استمع المشاركون في فريق عمل بناء الجيش والأمن من ميسر الفريق عدنان قطينة إلى شرح عن مهارات النزول الميداني وكيفية عمل اللقاءات وإدارتها وكيفية صياغة مخرجاتها .. بالإضافة إلى العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الاتصال مع الجهات المستهدفة.

وتطرق قطينة إلى آليات العمل الميداني والمشاركة المجتمعية، بالإضافة إلى كيفية إدارة النقاشات وجلسات الاستماع وجمع المعلومات وغيرها من المعلومات التي تساهم في تسهيل عمل الفريق ميدانيا .

وواصل فريق الحكم الرشيد المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل، في اجتماعه الذي عقده أمس إلى عدد من قادة وممثلي الأحزاب للتعرف على المعوقات التي تواجه جهود تطبيق معايير ومبادئ الحكم الرشيد في هذه الأحزاب.

وفي هذا السياق استمع الفريق إلى إفادات ثلاثة مكونات سياسية ممثلة في مؤتمر الحوار الوطني، هي: حزب العدالة والبناء، واتحاد الرشاد اليمني، والتجمع اليمني للإصلاح،.

وتحدث كل من رئيس الدائرة التنظيمية لحزب العدالة والبناء صادق أحمد عجان عن مراحل تأسيس الحزب والمعوقات التي تعرض لها من حيث جوانب التأسيس والترخيص وتنسيب الأعضاء ، مركزا على منطلقات الحزب التي قال إنها تتوافق مع أسس الحكم الرشيد.

وتحدث الأمين العام لاتحاد الرشاد اليمني، عبد الوهاب الحميقاني، عن تأسيس الحزب وفقاً لأسس الحكم الرشيد، مستعرضا آليات وطرق العملية الانتخابية داخل الاتحاد والتي قال إن التيار السلفي في اليمن يمارسها لأول مرة، ويشارك أيضاً في العمل السياسي بصورة حزب بعد أن كان يرفض الديمقراطية والعمل الحزبي .

فيما تحدث عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح، زيد الشامي عن المعوقات التي واجهت الإصلاح خلال الفترة الماضية من النواحي السياسية والتنظيمية، مشيراً إلى وجود توافق لأسس اختيار قيادة الحزب مع الحكم الرشيد، وإلى أن الاصلاح ينهج طريق الديمقراطية لتعزيز أسس الحكم الرشيد والعدل والمساواة وإنهاء كل أشكال التمييز التي خلفتها أجواء الصراع .

وبين الشامي أن الإصلاح يسعى إلى أن توضع القواعد الواضحة لحيادية السلطة التنفيذية.. واستعرض في الوقت نفسه طرق وأساليب الرقابة التنظيمية والمالية في التجمع اليمني للإصلاح.

وأثريت جلسة الاستماع للأحزاب الثلاثة بالنقاش والاستفسارات من قبل مجموعة دور الأحزاب والمنظمات المنضوية في إطار فريق الحكم الرشيد.

من جانب آخر بدأت أمس مجموعتا مكافحة الفساد والعدل والمساواة النزول الميداني إلى كل من اللجنة الوطنية للمرأة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، لتنفيذ لقاءات مع المسئولين في هذه الجهات للحصول على المعلومات والبيانات ومعرفة طريقة عملها ومعرفة الواقع للقيام بتحليله والخروج بتوجيهات وقرارات لبناء الدولة الجديدة على أسس الحكم الرشيد.

كما استمع فريق عمل استقلالية الهيئات وقضايا خاصة في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور معين عبد الملك إلى ورقتي عمل من وزير الشئون القانونية الدكتور محمد المخلافي، ومن رئيس اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات المهندس فوزي مجاهد عبدالقادر .

واستعرض الدكتور المخلافي في ورقة وزارة الشئون القانونية، الأطر والمراجع التشريعية و القانونية لعمل الإعلام .. موضحا بهذا الخصوص أهمية حيادية الإعلام تجاه مصالح المجتمع والأحزاب والقوى السياسية لكي يؤدي دوره التنموي .

ورأى أنه من المبكر الحديث في الوقت الراهن عن إلغاء وزارة الاعلام، لكن من الأهمية أن تكون المؤسسات الإعلامية ذات استقلالية في أداء مهامها ومعبرة عن المجتمع قبل تشكيل مجلس مستقل .

وفيما يتعلق بالأطر المرجعية للخدمة المدنية أكد وزير الشئون القانونية أن قانون الخدمة يضمن حيادية الوظيفة العامة لكن في الواقع لا يُعمل به حيث تحولت الوظيفة لمكافأة الموالين للحكام والحزب الحاكم مما أدى إلى الأضرار بمؤسسات الدولة .

ومشدد على ضرورة تصحيح الاختلالات الحاصلة حالياً في الخدمة المدنية بان يتم تحويلها إلى مؤسسة مستقلة لا تتبع الحكومة لضمان حياديتها وعدم استغلالها من قبل كل من أتى الحكم، وذلك بوضع ضمانات دستورية بهذا الشأن .

وفي إطار حديثه عن الأوقاف والزكاة، اقترح وزير الشئون القانونية، إنشاء مؤسستين مستقلتين للأوقاف والزكاة لحماية أموال وأراضي الأوقاف من النهب وجباية الزكاة بطريقة صحيحة وإنفاقها في محلها ، موضحاً أن لدى الوزارة تصوراً أولياً بهذا الخصوص.

وقدم وزير الشئون القانونية تصوراً عن استقلالية القضاء، يتضمن إنشاء ثلاث محاكم تتمثل في المحكمة العليا والمحكمة الدستورية ، والمحكمة الادارية، للفصل بين المنازعات الإدارية في اجهزة الدولة .

وفيما يتعلق بالأطر القانونية لعمل منظمات المجتمع المدني أفاد وزير الشئون القانونية بانه يتم حاليا العمل مع فريق من المنظمات المدنية لإعداد مقترحات بالتشريعات حول قوانين متعلقة بعملها للحد من الاختلالات والفساد المتواجد بها كما تعاني مؤسسات الدولة .

وفي ورقة العمل الثانية قدم رئيس اللجنة العليا للمناقصات المهندس فوزي مجاهد عرضاً عن عمل ومهام اللجنة التي حددها قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية الجديد رقم (23) لسنة 2007م لإصلاح قطاع المشتريات الحكومية الذي يستهلك (30) إلى (40) بالمائة من الدخل القومي والذي يتواجد فيها الفساد بصورة كبيرة .

وخلال عرضه للإجراءات القانونية للمشتريات أوضح المهندس فوزي أنه يتم حالياً دمج قانون المناقصات والمزايدات والمشتريات في قانون واحد سوف يسمى قانون المشتريات العامة.. لافتاً إلى أن اللجنة لا تنظر في أي مناقصة تقل عن مبلغ (250 مليون ريال)، مبينا أن وزارة الدفاع ووزارة النفط والمعادن والمؤسسات المشتركة والمختلطة لا يتعاملون مع القانون .

وبدأ فريق بناء الدولة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل، في الاجتماع الذي عقده أمس برئاسة محمد مارم، وبحضور نائبا الرئيس علي عبد الله أبو حليقة ورنا أحمد غانم، الاستماع إلى رؤى المكونات السياسية المشاركة في المؤتمر حول شكل الدولة اليمنية الجديدة.

وقدمت الرؤى في اجتماع أمس من كل من: عضو فريق بناء الدولة، عن الحزب الاشتراكي اليمني، حسن شكري، وعضو الفريق عن حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، خالد عبدالله الجفري، وعضو الفريق أمين عام اتحاد الرشاد اليمني، عبد الوهاب الحميقاني، وعضو الفريق عن التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، عبد الرشيد عبد الحافظ، وعضو الفريق عن المؤتمر الشعبي العام، الدكتور يحيى الشعيبي.

وقدمت الرؤى حول شكل الدولة أيضاً من كل من: عضو فريق بناء الدولة عن مكون المرأة نهال العولقي، وعضو الفريق عن مكون الشباب سلطان الرداعي، وعضوي الفريق عن مكون الحراك الجنوبي، بدر باسلمة وعلي عبد الكريم، وعضو الفريق عن مكون المجتمع المدني كمال بامخرمة.

هذا ومن المقرر أن يواصل فريق بناء الدولة الاستماع إلى رؤى بقية المكونات ومناقشة تلك الرؤى بهدف استخلاص رؤية مشتركة تعبر عن الفريق وعن مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

واستمع فريق التنمية المستدامة والشاملة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعه أمس إلى إيضاحات من رئيس مصلحة الضرائب أحمد أحمد غالب حول الصعوبات الاقتصادية والوضع الذي يعاني منه أهم مورد اقتصادي لرفد الخزينة العامة للدولة في ظل انحدار الإنتاج النفطي.